مقدمة:

بدأت التحديات الخارجية للإسلام والمسلمين منذ بداية الرسالة . وظلت الأمة – منذ ذلك الحين تواجه سواء في مراحل قوتها أو في مراحل ضعفها أنماطاً مختلفة من التحديات الخارجية .

ذلك لأن الأمة الإسلامية كانت دائما في قلب تفاعلات العالم سواء في مرحلة نموها وقوتها ووحدتها وصعودها أو سواء في مرحلة جمودها وتخلفها وضعفها وتجزئتها . وإذا كانت المرحلة الراهنة من تاريخ الأمة ، في نهاية القرن العشرين بعد انتهاء الحرب الباردة، تمثل مرحلة من مراحل إعادة تشكيل مناطق هذه الأمة والعلاقات فيما بينها والعلاقات بينها وبين بقية أرجاء العالم ، فإن هذه المرحلة من إعادة التشكيل (التي تتكاثف فيها التحديات الخارجية) ليست إلا حلقة من حلقات سابقة من مسلسل التحول من الشهود إلى المشهودية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين . فلقد مارس "الخارج" أو "الآخر" أو "الغير" تأثيراته على الأمة وبصورة متصاعدة لا تعكس فقط ما أضحى عليه الخارج من قوة ومكنة ولكن ما أضحى عليه الداخل من ضعف .

بعبارة أخرى فإن دراسة التحديات الراهنة لا تستقم منهاجيتها أو غايتها إلا على ضوء فهم حقيقة وضعها في سياق التطور التاريخي للعلاقة بين العالم الإسلامي والغرب وخاصة خلال قرني التراجع والتدهور.

فإن الحفاظ على ذاكرة الأمة وذاكرة الجيل تقتضي هذا التسكين للمرحلة الراهنة بين مراحل حقبة الأزمة الكبرى للمسلمين (منذ نهاية القرن الثامن عشر) .

وحيث أن الدولة الإسلامية (الدول الإسلامية) هي جزء من النظام الدولي الشامل ، ومن ثم فإن العالم الإسلامي هو نظام فرعي من النظم المكونة لهذا النظام ، فإن مدلولات الخبرة التاريخية الإسلامية التي نشير إليها لا تنفصل عن خبرة التطور في النظام الدولي وانعكاساته على الدول الإسلامية – جملة وتفصيلاً.

ومن ثم فإن منطلق أساسي من منطلقات هذا التمهيد هو أن مناطق العالم الإسلامي المختلفة قد تعرضت كل منها وكذلك علاقاتها لإعادة تشكيل في ظل مراحل التحول والانتقال التي مر بها النظام الدولي الحديث.

ومن ثم فإن هناك أنماطاً ثلاثة يبرز مدلول تطورها التاريخي وهي أسباب القوة والضعف ، التفاعلات بين الدول الإسلامية ، والتفاعلات بينها وبين الدول غير الإسلامية . وتتصل هذه التفاعلات بقضيتين أساسيتين هما محور التحديات التي واجهت الأمة الإسلامية على الدوام وهما الجهاد والعلاقات الصراعية القتالية أو التعاونية مع الغرب، وحدة الأمة أو التعددية السياسية الإسلامية . وسنعتمد في إلقاء الضوء على مدلولات هذه الخبرة التاريخية على بعض نتائج أجزاء من مشروع العلاقات الدولية في الإسلام وهي الأجزاء المتصلة بالتاريخ الإسلامي (١)

إن مراجعة التاريخ الإسلامي توضح أن ازدهار وتدهور الدولة الكبرى تحدد بعدد من العوامل الرئيسية وهي العقيدة ومدى استقرار الجبهة الداخلية ، القدرات العسكرية وضع المركز في هيكل الاقتصاد العالمي، طبيعة العلاقة داخل النسق الفرعي الإسلامي، قوة وضعف الخصم ، تدخل الخصم في الشئون الداخلية للطرف الإسلامي والحروب كنقاط للتحول في تاريخ الدول. ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى أربع مجموعات من حيث مساهمتها في ازدهار وتدهور الدول. فهناك عوامل ترتبط بالقدرات الذاتية للطرف الإسلامي، وهناك مجموعة ثانية ترتبط بطبيعة التفاعل داخل النسق الإسلامي، وهناك مجموعة ثالثة ترتبط بقدرات وسلوك الطرف غير الإسلامي، وهناك مجموعة رابعة ترتبط بالتفاعل بين سلوك الطرف الإسلامي وقدرات الطرف غير الإسلامي . وإذا كانت المجموعة الأولى من العوامل قد ساهمت خلال بعض الفترات في ازدهار قوة الطرف الإسلامي وفي أحيان أخرى في تدهوره فإن مراجعة التاريخ الإسلامي توضح أن استفادة القوى الإسلامية من المجموعة الثانية والثالثة من العوامل كانت محدودة حيث ساهمت هاتان المجموعتان من العوامل أساساً في تدهور القوى الإسلامية. أو بعبارة أخرى لم

تنجح الدول الإسلامية في توظيف هذه العوامل على النحو الذي يدعم من ازدهارهـــا. وإذا كانت الأطراف الإسلامية قد نجحت في تعظيم قدراتها من خلال الاعتماد على المجموعـــة الرابعة من العوامل في بعض الفترات إلا أن هذه العوامل ساهمت في تدهـــور الأطـــرف الإسلامية في مراحل أخرى .

وتجدر الإشارة أن الفصل بين العوامل التي ساهمت في ازدهـــار وتدهـــور الـــدول الإسلامية في النظام الدولي إنما هدفه الأساسي هدف تحليلي . فـــإن التفـــاعل بيـــن هـــذه العوامل في الواقع هو الذي حدد المحصلة النهائية لوضع الدولة الإســـــلامية فـــي النظـــام الدولي . فالدول الإسلامية تمتعت بمركز متميز في هذا النظام في ظل تمســـــكها بـــالعقيدة الإسلامية واستقرار الجبهة الداخلية وتنمية قدراتها العسكرية واحتلالها مركز متمـــيز فـــي هيكل النظام الاقتصادي العالمي ومناصرة الأطراف الإسلامية لبعضها البعض وعدم تدخل القوى الخارجية في شئونها، إلا أنها تعرضت للتدهور في ظل انتفاء مثل هذه العوامل. هـذا وسنشير فقط إلى خبرة واحد فقط من هذه العوامل وهو العامل المتصل بالتفـــاعلات بيـــن الدول الإسلامية. فإن متابعة تطور أنماط التفاعل الإسلامي - الإسلامي يشير إلـــى عـــدة نتائج أساسية:

١- إن تعاون الأطراف الإسلامية ترتب عليه نتائج إيجابية في دعـــم موقـــف هـــذه الأطراف في مواجهة الأطراف غير الإسلامية وبالتالي ساهم فـــي تدعيـــم قـــوة الطرف الإسلامي المركزي. والمقصود بالأطراف هنا إما دول مستقلة أسمياً عـــن المركز الإسلامي الرئيسي، أو دول شبه مستقلة عنه فضلاً عن المركز ذاتـــه أو الدولة الإسلامية المستقلة عنه فعلياً .

٢- إن الأطراف الإسلامية فشلت في بعض الفترات التاريخية في مناصرة أطـــراف إسلامية أخرى على النحو الذي قيد من فعالية دور القوى الإسلامية فـــي النظـــام الدولي وفي أطراف غير إسلامية .

٣- إن الصراعات بين الأطراف الإسلامية اتخذت مظهرين رئيسيين: الدخول في تحالفات مع طرف غير إسلامي ضد طرف إسلامي والصدام العسكري المباشر بين هذه الأطراف. ولقد كانت المحصلة النهائية لجميع هذه الأنماط من التحالفات لإسقاط قوى إسلامية صاعدة - على حساب المركز الإسلامي- في غير صالح الأمة في مجموعها في صراعها ضد الآخر. إن المحصلة النهائية للصراع بين القوى الإسلامية أضعفت من الدور الإسلامي في توجيه التفاعلات الدولية في مراحل محددة وبصورة تراكمية حتى الآن.

بعبارة أخرى فإن المحصلة النهائية للحروب الإسلامية - الإسلامية ساهمت في تدهور الدولة العثمانية أخر القوى التي احتلت دوراً بارزاً كأحد المراكز في النظام الدولي ومن ثم انهيارها وتفككها ومعها آخر الرموز - ولو الشكلية - للوحدة السياسية الإسلامية . وحتى وصل الأمر إلى سيادة نمط التجزئة والانقسام والتعددية المفرطة في وقت تغلبت فيه في المقابل هيمنة وتفوق دور الطرف الآخر. ولكن على المدى الطويل ومن خلال الرؤية الكلية الشاملة للتاريخ الإسلامي يمكن القول إن توالي الأجناس المسلمة (العرب ، الترك ، الفرس) على قيادة المسلمين ومواجهة الخصم كان في مجموعه لصالح خدمة الإسلام ولصالح الأمة واستعفائها ونهوضها بعد كل مرحلة من مراحل الخبو. وبالرغم من ضخامة المصادر التحدي . فإنه يمكن القول إن ضعف الدور القيادي لطرف مسلم يعوضه نمو دور طرف آخر ولو في محور جغرافي مختلف وفي مواجهة خصم آخر.

وحتى بعد انتهاء الدور المؤثر للمراكز الإسلامية في التفاعلات الدولية، فلقد ظل التواجد الحضاري الإسلامي قائماً ومتميزاً لم ينته من ناحية ، كما تكرر ظهور عمليات الإحياء والتجديد والصحوة (أيا كانت مسمياتها) الفكرية والعملية من ناحية أخرى. وإذا كانت قد نجحت في بعض المراحل فهل ستنجح الآن في تغيير موازين القوى الداخلية ثم الإقليمية ثم العالمية؟

هذا وإذا كان رواد الفكر الإسلامي المعاصرين قد انطلقوا في تحليلاتهم لاتجاهات الفكر الإسلامي الحديث والمعاصر، من الحرص على استقصاء العلاقة بين تطور وضع الدول الإسلامية وعلاقتها بالغرب وبين التطور في طبيعة المواقف والاستجابات الفكرية والتنظيمية من جانب الأمة، وذلك في مواجهة التحديات المتنوعة التي نبعت من هذا التطور في خصائص العلاقات الدولية الإسلامية ومن التطور في العالم المحيط بهذه العلاقات(٣)، فإن الدراسة التي نقوم عليها والخاصة بدراسة التحديات السياسية الخارجية للعالم الإسلامي في نهاية القرن العشرين، إنما تنطلق من مقولة أساسية تتلخص كالأتي: أن هذه التحديات هي نتاج طبيعة النظام الدولي القائم من ناحية وطبيعة وضع العالم الإسلامي في هذا النظام الدولي من ناحية أخرى . ومن ثم تنبني الدراسة بالضرورة على مزاوجة بين تحليل الفكر الغربي الاستراتيجي والسياسات الغربية تجاه العالم الإسلامي وبين تحليل خصائص العلاقات الدولية القائمة ووضع الجنوب والمسلمين فيها وذلك على صعيد منظور الدراسات الغربية الدولية .

وفيما يلي عرض للإطار التحليلي والمنهاجي للدراسة وهو يتكون من العناصر الأربعة التالية :

أولاً : مستويات الدراسة والأسئلة البحثية :

يقترب البحث من دراسة التحديات اقتراباً ثلاثي المستويات:

الأول: التحليل التراكمي النقدي المقارن للأدبيات (باللغة العربية والأجنبية) التي تعرضت جملة وتفصيلاً لهذه التحديات بعضها أو جلها وذلك حتى نتعرف على حصيلة المعرفة متعددة المصادر والمنظورات حول هذه القضية. ويتم التحليل في هذا المستوى وفق إطار منهجي سنحدد أبعاده فيما بعد.

الثاني: تقديم خلاصة ذلك التحليل - وانطلاقاً من منظور الباحث حول طبيعة التحديات الخارجية وآثارها وسبل الاستجابة لها .

الثالث: تحديد القواعد المنهجية للبحث في هذا الموضوع وكذلك تحديد المجالات والاتجاهات البحثية والحركية الجديرة بالاهتمام المستقبلي، والتي يمكن أن تحقق دراساتها تراكماً علمياً جديداً وخاصة على صعيد الجماعة البحثية العربية الإسلامية. وحيث أن المستويين الثاني والثالث من منهج الدراسة يرتهنان بالإنجاز على صعيد المستوى الأول، فسنركز فيما يلي على الإطار النظري للبحث على هذه المستوى. ويتلخص هذا الإطار كالأتي :

١- تعددت الأدبيات- منذ منتصف الثمانينيات- التي تناولت تحت مسميات عدة ومن زوايا متنوعة المجال البحثي الكبير الذي ينبثق عنه موضوعنا . فنجد على سبيل المثال العناوين التالية : الإسلام والمسلمون في عالم متغير ، الإسلام والنظام الدولي الجديد ، الإسلام والغرب ، أمتنا والنظام العالمي الجديد ، مستقبل العالم الإسلامي في ظل النظام العالمي الجديد، الإسلام والنظام العالمي الجديد ، العالم الإسلامي والمتغيرات الدولية الراهنة. ونلحظ أن جميع هذه العناوين تضم شقين: الإسلام أو المسلمين أو العالم الإسلامي من ناحية والنظام العالمي الجديد أو الغرب أو المتغيرات الدولية الراهنة من ناحية أخرى . وهذا يعني - فيما يبدو- أن العلاقة بين هذين الشقين هي محور الاهتمام وإن تعددت بؤر هذا الاهتمام. ومما لا شك فيه أن التحديات الخارجية التي تواجه العالم الإسلامي هي محور أو خلفية هذه البؤر التي انطلقت منها هذه الأدبيات أو بنيت عليها ، ويدفعنا هذا التعدد في هذه الأدبيات - خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين - إلى تمييزها كتيار واضح ومتدفق من الرؤى ولو المتلاطمة التي تتفرع بين روافد أو اتجاهات متنوعة . ولابد وأن تثير ملاحظة هذا التيار السؤال عن مغزى توقيت تجمعه في هذه المرحلة.

فالمرحلة الراهنة من تاريخ العالم وتاريخ الإسلام والمسلمين هي مفترق طرق جديد تمر به تطورات العلاقة بين الإسلام والمسلمين وبين العالم المحيط وإذا كانت مفارق

الطرق السابقة جميعها قد قادت إليها عمليات تحول وتغير سواء في أوضاع المسلمين أو العالم المحيط ، فهذا شأن المرحلة الحالية من تطور النظام الدولي ومن أوضاع "العالم الإسلامي" والتي تفرز أثواباً جديدة للتحديات الخارجية للعالم الإسلامي . حيث أن هذه التحديات – شأنها شأن الداخلية منها أيضاً – ليست مستحدثة أو طارئة ، ولكنها متكررة ومتواترة منذ أن بدأت المرحلة الكبرى من الضعف والتجزئة والتراجع أمام الآخر ، وإن كانت تتخذ أشكالاً متغيرة بتغير الأوضاع والظروف من مرحلة فرعية إلى أخرى.

ومن ناحية أخرى يستثير وجود هذا التيار العديد من الأسئلة حول خصائص مضمون القضايا التي يطرحها وأهم الجدالات التي يشهدها بين روافده المختلفة .

وبالطبع فإن الغاية الكبرى من تحديد هذه الأسئلة ومحاولة الإجابة عليها هي استكشاف محصلة الحالة الراهنة (على مستوى الواقع ومستوى الفكر) لموضع الإسلام والمسلمين في نهاية القرن العشرين وما يحمله هذا الوضع من فرص وإمكانيات أو قيود وضغوط أي بما يستثيره من تحديات ويفترضه من استجابات.

٢- إن هذا المقترب المنهجي لدراسة التحديات الخارجية – أي نقد الأدبيات – يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف البحثية . ومن أهما ما يلي :

أ- استكشاف مناطق الاختلاف بين المنظورات المختلفة التي تهتم بدراسة الموضوع انطلاقاً من أسسها والتي تنقسم بينها الأدبيات.

ب- تحديد أنماط التحديات (مثلاً : المادية ، غير المادية) التي تحتل أولوية الاهتمام نظراً لإلحاحها أكثر من غيرها.

جـ- ما هي أنماط الاستجابة القائمة أو الممكنة من جانب القوى الفاعلة الإسلامية حكومات كانت أو شعوباً ؟

د - ما طبيعة التحليل في هذه الأدبيات: فكري- نظري ؟ أم ينبني على قواعد معلوماتية وسلوكية محددة ؟ وهل هناك تركيز على مناطق معنية من العالم الإسلامي أكثر من غيرها؟

هـ- هل تعالج الأدبيات أشكال التحديات الراهنة فقط أم تطرح خصائص اللحظة التاريخية الراهنة في امتداداتها السابقة وفي احتمالاتها الممكنة في المستقبل (أي ما العلاقة بين حلقات الواقع ، التاريخ ، المستقبل في دراسة هذه التحديات)؟.

ثانيا : تصنيف الأدبيات وموجهات القراءة الأولى

يمكن تصنيف الأدبيات التي تم توثيقها الصادرة في الثمانينيات والتسعينيات إلى المجموعات التالية :

المجموعة الأولى : أدبيات العولمة: (العربية منها والأجنبية)

وتم تحديد هدفين للتعامل معها : من ناحية كيفية اقترابها من الظاهرة وأين موضع الإسلام والمسلمين في هذا الاقتراب سواء بصورة مباشرة، أو بصورة غير مباشرة. أي الاقتراب مما يتصل بأبعاد ذات دلالات بالنسبة لقضايا الإسلام والمسلمين في العالم، وسواء كانت الأبعاد الاقتصادية والسياسية للعولمة ناهيك عن الأبعاد الثقافية التي تحوز مدلولاتها السياسية زخماً متزايداً الأهمية بالنسبة لدارسي العلاقات الدولية- كما سنرى-

ومن ناحية أخرى : تبيان ما إذا كان هناك بين الرؤى الناقدة لأطروحات القائلين بالعولمة ما يمكن تحديده تحت مسمى رؤية إسلامية لهذه الظاهرة أو العملية ، أي الرؤية التي تتوقف مباشرة عند التحديات التي تواجه العالم الإسلامي بصفة خاصة والتي يتناولها من منطلقات رؤية إسلامية .

وإذا أردنا أن نتساءل لماذا أدبيات العولمة : فلأنها هي التي تشخص حالة النظام الدولي الآن في هذه المرحلة الانتقالية ومن ثم فهي التي تتضمن التحليلات المختلفة حول هذا النظام وأنماط تفاعلاته والقوى المحركة لهذه التفاعلات ومن الملاحظ أنه بعد أن كانت الأدبيات الأجنبية هي الغالبة على التوثيق في بدايته إلا أن العام ١٩٩٨ شهد موجات من الإصدارات باللغة العربية ، حيث أضحى هذه المجال البحثي محط أنظار واهتمامات دوائر

عربية عدة ولقد تركزت عملية التوثيق والقراءة الأولى على الأدبيات ذات الصلة بالعلاقات الدولية أساسا.

المجموعة الثانية

وهي تركز على المقولات الكبرى في هذه المرحلة من تطور النظام الدولي التي يسودها أطروحات العولمة وهي المقولات التي يمكن اعتبارها التعبير عن الفكر الإستراتيجي الغربي تجاه العالم بصفة عامة والعالم الإسلامي بوضع اهتمامنا، وخاصة مقولات صدام الحضارات ونهاية التاريخ فهذا الفكر الاستراتيجي هو الإطار العام الذي تنبثق عنه أهم التحديات الخارجية التي تواجه المسلمين وهي التحديات التي تترجمها سياسات القوى الكبرى الغربية تجاه قضايا التنمية والوحدة والاستقلال باعتبارها القضايا الاستراتيجية التي تواجه الدول الإسلامية .

المجموعة الثالثة

تتصل بأبعاد الفكر السياسي الغربي تجاه القضايا المتصلة بالإسلام والمسلمين في النظام الدولي الراهن التي تقدم الإجابات المختلفة على السؤال التالي :

كيف يدرك مفكرو الغرب ومنظروه وضع الإسلام والمسلمين بين مصادر التهديد للإستقرار العالمي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ؟

المجموعة الرابعة

تتصل بالسياسات التي ينهجها الغرب نحو الدول الإسلامية في المجالات المختلفة، السياسية والعسكرية إلى جانب الثقافية وتقرر هذه السياسات تأثيرها على مستويين ، المستوى المادي المتصل بالقدرات السياسية والعسكرية والاقتصادية ، والمستوى غير المادي : المتصل بالنسق القيمي والمعرفي والفكري ناهيك عن الأنماط السلوكية الثقافية والاجتماعية السائدة.

المجموعة الخامسة :

تنصب على الرؤى والأفكار العربية والإسلامية عن العلاقة بين الإسلام والغرب في هذه المرحلة الراهنة من تطور العلاقة بينهما أي كيف يدرك المفكرون المسلمون الغرب كمصدر للتحدي كيف يحددون أنماط هذه التحديات ؟ والأهم هو كيف يتصورون أنماط الاستجابة لهذه التحديات .

وإذا كانت هذه الأدبيات الموثقة- التي سترد بها قائمة تفصيلية في نهاية الدراسة- قد وردت تحت عناوين متنوعة ليس من بينها التحديات وإذا لم تكن الحدود الفاصلة بين مضامينها حدودا حاسمة إلا أن القراءة التحليلية في هذه الأدبيات استهدفت تصميم إطار تحليلي وفقا لبعض المحاور الخاصة كما سنرى- ولقد انبثق هذا التصميم عن محاولة الإجابة على بعض الأسئلة البحثية التي تم على ضوئها عملية القراءة الأولى.

كما يعكس هذا التصميم من ناحية أخرى استجابة لبعض الضوابط المنهاجية التي تعالج بعض الإشكاليات المنهاجية التي طرحت نفسها خلال القراءة .

ولذا وقبل الإشارة إلى عناصر الإطار التحليلي يجدر التوقف عند أهم هذه الإشكاليات وأهم هذه الضوابط .

ثالثاً : الإشكاليات المنهاجية وضوابط التعامل معها :

أولا : إشكاليات كلية : الغاية من الإطار التحليلي : (الكلي - المنظومي)

١- لماذا دراسة التحديات : هل مجرد تشخيص الحالة الراهنة وتفسيرها أم تحديد الإمكانات للاستجابة والقيود عليها ، أم تخطيط مشروع حضاري شامل ؟ كيف يمكن أن يجري ذلك كله ؟

٢- ما هي خبرة هيئات ومؤسسات بحثية وعلمية أخرى في هذا المجال؟ أي تخطيط مشروعات استراتيجية تتصدى للتحديات أو لاستشراف المستقبل مركز دراسات

الوحدة العربية (مشروع استشراق مستقبل الوطن العربي) ، منتدى العام الثالث، (مشروع مصر عام ٢٠٢٠)

بعبارة أخرى نتساءل ما يلي : إذا كانت بعض المشروعات الكلية الشاملة قد تصدت باقترابات متنوعة لدراسة التحديات التي تواجه- العرب ، العالم الثالث أو بعض دوله -وخاصة ومن خلال منظورات قومية ، فأين الدراسات الكلية المناظرة ولكن التي تنظر إلى الأمة الإسلامية ، إلى العالم الإسلامي ؟ أين التراكم في مجال التأصيل النظري أو الدراسات التطبيقية والتي تمتد على مساحة الأمة ككل- وليس بعض مناطقها منفصلة أو التي تقدم رؤيتها النافذة للتراكم المقابل في الدراسات الغربية الشاملة عن أوضاع العالم في ظل سيادة النموذج الحضاري الغربي ؟ وإذا كانت عملية التوثيق قد قادت إلى بعض الأعمال الشاملة باللغة العربية والإنجليزية فهي لم تقذفني إلى عمل مناظرة شاملة تنصب على مستوى العالم الإسلامي ككل ويكفيني في هذا التقرير الإحالة إلى الصفحات المرفقة من واقع إصدار مركز دراسات الوحدة العربية تحت عنوان " مستقبل الأمة العربية : التحديات الخيارات " وهو التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي ص ٤٧-٥٦ . وترصد هذه الصفحات خصائص الدراسات الغربية المستقبلية ومدلولها بالنسبة للعالم النامي، كما ترصد خصائص بعض الدراسات العربية المستقبلية، ومن ثم تطرح الحاجة إلى دراسة جديدة تعكس خصوصية الفكر العربي وتقدم أطروحات جديدة ومن ثم لابد أن نتساءل: ما الذي يجب أن يميز مشروعنا لدراسة التحديات السياسية في العالم الإسلامي : هل اختلاف نطاق الدراسة من الأمة العربية إلى الأمة الإسلامية ؟ أم أن هذا بدوره يستتبع بل ويفرض توجها مغايرا يعطي وزنا أكبر للعوامل الحضارية أو للأبعاد الحضارية للعوامل السياسية في تفاعلها مع العوامل الاقتصادية وإذا كانت الدراسة الحالية التي نقدم عليها تتصدى (كما يتضح من

خطتها) لتقرير حالة الأدبيات حول التحديات التي تواجه العالم الإسلامي فإن غايتها النهائية هي تصميم أجندة بحثية لمشروع بحثي أكثر تفصيلا وأكثر عمقا يتم تنفيذه على مدى زمني أطول وبفريق بحثي متكامل .

ثانيا : إشكاليات جزئية : أبعاد تصميم إطار التحليل :

تتلخص هذه الإشكاليات في مجموعة من الثنائيات التي تفرض بعض الاختيارات

١- التاريخ / الحاضر – المستقبل : نطاق التحديات الزماني

٢- الأمة / الدول القومية الإسلامية / الأقليات (الكل / الجزء) : نطاق التحديات المكاني .

٣- الخارجي / الداخلي ، السياسي – العسكري / الاجتماعي – الثقافي : منبع التحديات ومصدرها

٤- الواقع / الفكر: مستوى التحديات

٥- الثوابت/ المتغيرات : مناط التحدي

إن إدراك مغزى كل من هذه الثنائيات كثنائيات وليس جدليات هو الشرط المسبق لفهم النسق الشامل الذي ينبثق عنه تحليلنا لموضوع الدراسة . وفيما يلي قدر من التفصيل حول اختياراتنا بالنسبة لهذه الثنائيات :

١- نطاق التحديات الزماني : لا تسعى الدراسة إلى منهج مستقبلي منقطع الصلة عن التاريخ . فإن كنا لا نقترب من خلال ما يسميه البعض المنهج الماضوي لقراءة التاريخ ، إلا أن التاريخ بالنسبة لنا هو ذاكرة الأمة هو مخزن المعرفة عن التحديات السابقة وكيف تطورت وصولا إلى ما نحن عليه ، هو ساحة اختبار الافتراضات حول العوامل المؤثرة على حالات القوة ، الوحدة ، الاستقلال أو العكس . فاقترابنا لا يقوم على منهج خطي للتاريخ ولكن منهج دائري تداولي يقتدي بسنة من سنن الله في الكون والعمران . ومن ثم فإن المرحلة التاريخية

الراهنة التي تتكاثف فيها التحديات الخارجية على العالم الإسلامي ليست حتمية أو أبدية ولكنها ترجمة للسنن الإلهية في الاجتماع والعمران . والتحـــدي الخـــارجي ليس إلا نتاج تراكم التحديات الداخلية النابعة من الذات عبر القرون التي شـــغلها منحنى انحدار الحضارة الإسلامية والدولة الإسلامية والأمة الإســـلامية شـــعوبا ونظما.

٢- نطاق التحديات المكاني : ونحن نقترب من الموضوع فإن الأمة - ليســـت فـــي الذهنية فقط - ولكنها وحدة التحليل ومنطلقه ، فإذا كان تعريف " الدولة إسـلامية " الراهنة يثير إشكاليات عديدة ، وإذا كانت الأسئلة تثور حول درجة تميز العلاقـات بين الدول الإسلامية - بحكم صفتها هذه - وبين الدول الأخـــرى ، وإذا كـــانت الأسئلة تثور أيضا حول درجة تميز العلاقات فيما بين الدول الإســـلامية نفســـها بالمقارنة بغيره من مجموعات الدول غير المسلمة ؛ وإذا كان التســـاؤل الأكـــبر السائد الآن حول أين هذه الأمة ؟ إلا أن اقترابنا ينطلق من مستوى الأمة وذلـــك فيما يتصل بالكليات دون أن نفقد الأثر مع الخصوصيات التي تفرضها أحوال كـل منطقة وأوضاعها . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى نسعى أيضا ألا نفقـــد اثـــر القواسم المشتركة بين مشاكل الأمة وبين مشاكل الجنوب بصفة عامة ولكن مـــع الحرص على تبيان ما في مشاكل الأول مـــن خصوصيـــة - بحكـــم صفتـــها - بالمقارنة بمشاكل هذا الجنوب ولهذا فإن كان منظورنا ينصب على الأمـــة فإننـــا نبحث أيضا عن موقعها في إطار أشمل وأكثر تعقيدا لا تنتهي تأثيراته عليها ومـــن ثم فإن فهم خصائص هذا الإطار أي النظـــام الدولـــي (علـــى مســـتوى القـــوى المحركة، العمليات ، التفاعلات ، الأحداث) شرط مسبق لتحديد أنماط التحديـــات ومصادرها كذلك فإن التحديات النابعة من هذا الخارج وخاصة - على مســـتوى السياسات - لابد وأن يتجسد على مستويين أحدهما عام وآخر خاص بكل منطقـــة تتشكل فيه قواسم العام وفقا لقواسم الخاص ، ويحقق الجمـــع بيـــن المســـتويين /

فضلا عن الإطار المقارن بين المناطق اقترابا شاملا يجسد الروابط ويحدد المفاصل رأبا للصدع الذي أحدثته دراسات المناطق ودراسات القضايا بصورة منفصلة تضمحل معه ويتآكل مفهوم الأمة . ويمثل اقترابنا هذا قفزاً على رفض البعض الحديث عن وحدة سياسية بين المسلمين وعلى اقتصار البعض على الحديث عن المشروع الإسلامي الحضاري كأداة لإحياء فكرة وحدة الجماعة وعلى اقتصار البعض الآخر على الحديث عن الجماعة في داخل الدولة (الوحدة) .

٣- منابع التحديات (من أين) ومصادرها (ماذا) ومجالاتها (وأين تتجلى ؟) نحن لا نتكلم عن جدلية العلاقة بين الداخلي والخارجي (أي هل الخارجي هو مصدر التحدي أم الداخلي) : نحن نتحدث عن العلاقة بين الداخلي والخارجي . وإذا كانت دراسة التحديات الداخلية لا تهمل آثار وانعكاسات الخارجية ، فمما لاشك فيه أن دراسة التحديات الخارجية لا تعني إعطاء الغلبة لتأثير الخارج على المجتمعات والنظم وعلى العلاقات الدولية الإسلامية وإنما تسعى أولاً إلى تحديد منابع التحديات ومصادرها في الخارج ثم ثانية تحديد مجالات تجلياتها، وتتبدى هذه المجالات على ثلاثة محاور :

القوة (القومية والكلية)

الوحدة (بين مكونات الأمة)

الاستقلال (عن الآخر)

ومما لا شك فيه أن هذا " الخارج " ليس شيئا واحداً وليس من منبع واحد. فإن كان منبع التحدي قد تمثل من قبل (منذ نهاية القرن ١٨) في دول استعمارية متنافسة ومن ثم كان مصدر التحدي الأساسي هو (الاحتلال العسكري) ومن ثم كان مجال التحدي هو فقدان الاستقلال الرسمي، فإن منبع التحدي الآن ليس حكومات القوى الكبرى المسيطرة في العالم بجيوشها وأساطيلها فقط ولكن كيانات وفواعل أخرى (الشركات متعددة الجنسية

مثلا) وقوى وعمليات متنوعة (الرأسمالية العالمية المتطورة ، الثورة المعلوماتية ، الثـورة التكنولوجية ، الإحياء القومي والديني ..) ومن ثم نظراً لتغيـير المنـابع تتغـير مصـادر التحديات ومجالات التعبير عنها إلى أنماط متحولة من التدخلات – غير العسكرية – شديدة الوطأة على أبعاد أخرى من الاستقلال ناهيك عن الوحدة وعن الذاتية والهوية .

لعل من أبرز هذه التغيرات – وهو ما نشدد عليه هنا باعتباره السـمة المميزة للتحديات الراهنة – وهي التحديات الحضارية الثقافية. وهذه التحديات وإن كان الداخل هـو ساحتها والثقافة هي مظهرها إلا أن الذي يبرز وطأتها وعواقبها الحقيقيـة هـو البينـي (العلاقات بين مكونات الأمة) ، والعلاقة مع الآخر، ومن هنا كل أبعادها السياسية. كيـف ؟ ففي ظل التجزئة القطرية، والتبعية السياسية والاقتصادية ، والخلل في التوازن العسـكري لصالح الأعداء وهي ليست تحديات جديدة ولكن تتزايد وطأتها فإن خـط الدفـاع الأخـير المتبقي للأمة– هو البعد الحضاري العقيدي الثقافي– فهو الرابطة الباقيـة الأساسـية بيـن مكونات الأمة والمميزة لها عن الآخر بدون اندماج واستيعاب كاملين فيه. بل أنه تكمن فـي هذا البعد إمكانيات التجديد الحقيقية. فإن التجديد لا يكون ماديا فقط بـل لابـد أن يصبـح منطلقه ومحكه هو البعد الثقافي الحضاري . فهذا هو الركيزة لعملية تجديد ذاتية منفتحة، لا تقوم ذاتيتها على الانغلاق ولكن تتبلور في ظل أسس التعارف الحضاري مع الآخر وعلـى هذا النحو فإن " الثقافي " هنا الذي نهتم به ليس التفاصيل الغنية عنه ولكن باعتباره مخـرج أو مدخل في عملية سياسية كبرى متعددة الأبعاد.

ومن ناحية أخرى فإذا كان تأثير الخارجي هو محصلة التأثير على الداخلي وعلى البيني وحيث تتجسد هذه المحصلة في العلاقة مع الآخر (أوجه توازن القوى أو اختلالـها أو عدم تكافؤها) مما لاشك فيه أنه يصبح من الأهمية تقديـر طبيعـة اللحظـة التاريخيـة– الراهنة– من حيث ما وصلت إليه درجة التهديدات الخارجية وطبيعتها بالمقارنة بمراحـل سابقة . ومن هنا – كما سبقت الإشارة – أهميـة تحديـد وزن البعـد الثقـافي بالمقارنـة بالسياسي والاقتصادي والعسكري

٤- **مستويات التحديات :** وحين نقترب من الموضوع في كلياته أو جزئياته لا يمكن أن نقتصر على تحليل الرؤى والأفكار سواء من جانب الأقلام الإسلامية أو الغربية - ولكن لابد وأن نتصدى لجانب معلوماتي أساسي عن وقائع سياسات القوى الكبرى تجاه القضايا التي تمس الإسلام والمسلمين فمثلا : لا يجب أن نقتصر على تحليل نظرية صدام الحضارات من واقع المنظورات المختلفة لها (كما سنرى) ولكن لابد لنا وأن نتناول لماذا تظهر في هذه المرحلة وبهذه الصورة ؟ والا تمثل إطاراً للحركة المقترحة تمهد لها وترشدها ؟ وما هي الدلائل على ذلك من التراكم في السياسات الغربية . ومن ناحية أخرى مثلا فإن اختلاف المنظورات حول حقوق الإنسان لا تكتمل وضوحه إلا على ضوء أمثلة من سلوك وسياسيات القوى الغربية نحو هذه القضية وكيفية توظيفها في عمليات التدخل - غير العسكرية حتى الآن - وهو الأمر الذي يمثل تحديا هاما من التحديات الخارجية التي تواجه استقلالية بعض النظم وذلك في ظل التوظيف المعاصر لسلاح الأقليات غير المسلمة الذي سبق توظيفه في مراحل سابقة من التاريخ الإسلامي ..وهكذا

٥- **الثوابت والمتغيرات (مناط التحدي):** التحديات الخارجية التي تواجه الأمة ليست طارئة ولكنها الصورة الراهنة لأصل تتجدد أشكاله وأساليبه وأدواته من مرحلة إلى أخرى ومن ثم في ظل ما سبق توضيحه عن مغزى نطاق التحديات الزماني ، ونطاق التحديات المكاني ، ومستويات التحديات ، ومنابعها ومصادرها وتجلياتها ، ألا يجب علينا أن نتساءل ما هو الثابت وما هو المتغير في هذه العملية التراكمية عبر عدة قرون سواء قرون القوة والفتح والوحدة أو قرون الضعف والتراجع والتجزئة من تاريخ المسلمين. إن المتغير هو أشكال التحدي وأساليبه وأدواته وتجلياته ولكن الثابت هو مناطه . وهذا المناط هو عملة ذات وجهين

أولهما: غاية الآخر في استبعاد وإقصاء وإذابة هـذه الأمـة ودثـر نموذجـها الحضاري وإذا كان قد فشل في قرون القوة فإن قـرون الضعـف قـد شهدت درجات من نجاح هذه الغاية .

ثانيهما : قدرة الأمة ودأبها على الاستجابة الدائمة للتحديات بأنماط مختلفـة مـن الاستجابات . وكانت القدرة على الاستجابة أكبر وأكثر فعالية في قـرون القوة والوحدة التي لم تخل أيضاً من التهديدات الخطيرة .

رابعاً : إطار التحليل : المحاور وعناصرها الأساسية

يتكون هذا الإطار من ثلاثة محاور تتصل بخبرة العقدين الأخيرين من القـرن ٢٠ هذا ويجدر الإشارة إلى أن هذا التقسيم هو انعكاس للاختيارات المنهاجية السابق توضيحها.

المحور الأول :

خصائص العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة : بيـن اطروحـات العولمة في نظرية العلاقات الدولية:

ينطلق البحث في طبيعة التحديـات الخارجيـة الراهنـة، ومـن أجـل تحديـد خصوصيتها بالمقارنة بالتحديات في مراحل سابقة، من تحليل خصائص النظام الدولي فـي مرحلة ما بعد الحرب الباردة، أي تحليل ملامح التحولات العالميـة بعـد انتـهاء القطبيـة الثنائية، باعتبارها تقدم الإطار اللازم فهمه من أجل تحديـد منـابع التحديـات الخارجيـة ومصادرها.

وتحتل دراسة هذه الخصائص اهتماما خاصا لدى منظري العلاقات الدوليـة حيـث يمكن القول ان حالة دراسة العلاقات الدولية في مرحلة ما بعـد الحـرب البـاردة تشـهد ارهاصات ميلاد منظور جديد (العولمة) تسعى للسيادة محل منظور سياسات القوى الـذي سبقت له السيادة في ظل القطبية الثنائية والحرب الباردة ومن ثم فـإن دارسـة خصـائص

النظام الدولي والتحولات العالمية في نهاية القرن العشرين لا تنفصل عن دراسة الجدل الساخن بين أطروحات القائلين بالعولمة وبين لطروحات منتقديها .

وفي غمار الأدبيات الكثيفة التي اجتاحت هذا المجال الدراسي سنقترب من خلال طرح مجموعتين من الأسئلة ، المجموعة الأولى : تتصل بالظاهرة ذاتها وعواقبها ، ما هي العولمة (التعريفات المختلفة ، ما الأسباب التي أدت إلى التركيز عليها في هذه المرحلة ؟ ما هي أبعادها أو مجالات تجلياتها (الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية الثقافية) بعبارة أخرى ما الذي يتم عولمته؟ ما هي الآثار المطروحة بالنسبة لحالة النظام الدولي ؟ أين ما يتصل بالجنوب بصفة خاصة ؟ ومن ثم وعلى ضوء الإجابة يمكن تحديد خصائص هيكل النظام الدولي ، وأهم القضايا موضع التفاعلات (التحول الديموقراطي وحقوق الإنسان (منظومة القيم السياسية) ، تحرير التجارة العالمية وحركة رؤوس الأموال (منظومة القيم الاقتصادية) منع انتشار أسلحة الدمار الشاملة ومكافحة الإرهاب (منظومة القيم الأمنية) هيمنة الثقافة الغربية لتصبح ثقافية عالمية (منظومة القيم الثقافية)، واتجاهات التفاعلات وأنماطها (نحو مزيد من التجانس والاندماج أو نحو مزيد من التفكك والتجزئة). وأهم القوى المؤثرة في هذه التفاعلات الدولية (الثورة التكنولوجية والمعلوماتية ، وبروز دور الدين والقوميات ، والتطور في الرأسمالية العالمية، ودور الصهيونية)

وعلى هذا النحو السابق فإن العناصر المشار إليها عاليا تقدم الإطار اللازم لفهم منابع التحديات الخارجية ومصادرها أما المجموعة الثانية من الأسئلة فهي تتصل بمدلولات هذه العناصر بالنسبة للدول الإسلامية بصفة خاصة وسيجري تحديد الإجابة عليها من واقع أدبيات العولمة ولذا نتساءل : ما هي الأثار على اقتصاديات وسياسات الدول الإسلامية ؟ وكيف تمثل هذه الآثار تحديات لعمليات التنمية ، ولإمكانيات التنسيق والتضامن الاقتصادي، وللقدرات الأمنية ، وأخيراً : الهوية وكيف تمثل هذه الآثار مدخلاً خطيراً لتدخلات خارجية متطورة الأشكال والأدوات ولعل من أهم المنطلقات لتحليل هذه الآثار هو افتراض عدم الانفصال بينهما . فبقدر ما لا يجب الفصل بين أهداف القوى الغربية –

بقيادة الولايات المتحدة – تجاه القضايا العالمية المشار إليها ، بقدر ما لا يجب أيضا أن نفصل بين آثار التدخلات الخارجية حولها بالنسبة لما يواجه العالم الإسلامي من تحديات سياسية ، اقتصادية ، ثقافية. ولهذا فإن الإجابة التفصيلية على هذه المجموعة الثانية ستأتي على صعيد التحليل في المحور الثالث الخاص بالسياسات ، بعد أن يتم التمهيد لها – على المستوى النظري – في المحور الأول.

هذا ويجدر الإشارة إلى هذا المحور من الدراسة إنما يعتمد على أدبيات نظرية العلاقات الدولية خلال التسعينيات وهي التي تقدم جهود التنظير حول "واقع" العلاقات الدولية الراهنة (تشخيصاً ووصفاً وتفسيراً). ومما لا شك فيها أن فهم هذه الجهود والوعي بها هو الخطوة الأولى والضرورية لفهم طبيعة المرحلة الراهنة وفهم الجدالات النظرية حولها والتي عادة ما تنبع منها اختلافات السياسات.

المحور الثاني :

وضع الإسلام والمسلمين في الفكر الاستراتيجي الغربي : حول اطروحات صدام الحضارات والخطر الإسلامي.

من أهم الأطروحات والتي حظيت باهتمام كثيف تلك التي أطلقتها " دوائر أكاديمية أمريكية " حول صدام الحضارات ، وحول نهاية التاريخ .

ولقد أثارت أعمال هانتجتون وفوكوياما التي نظرت لهاتين المقولتين – أثارت جدلا أكاديميا وسياسيا هاما بين منظورات ورؤى متنوعة . وبقدر ما يقع هذا الجدال في صميم الجدال حول مستقبل النظام الدولي والقوى المحركة له بقدر ما يمكن القول أنه يتضمن الكثير من المدلولات حول التحديات التي تواجه المسلمين ليس فقط على أرض الوقائع والأحداث ولكن أيضا التي تواجه النموذج الحضاري الإسلامي.

ومن ثم فإن تحليل أبعاد هذا الجدل بعد تحليل التحولات العالمية هو الخطوة الثانية اللازمة لفهم الإطار الذي تنبع منه التحديات لمصير الأمة ومن ثم تحديد منابع التحديات

في صورتها الراهنة فهذه التحديات ليست مادية فقط ولكنها فكرية ذات امتدادات حركيـــة. ولهذا وبعد التعامل – في المحور السابق – مع أدبيات التنظير الأكاديمية – فـــإن التعـــامل في هذا المحور يتجه نحو الأدبيات التي تعكس رؤى مســـتقبلية للعـــالم لا ترتكـــز علـــى التشخيص بقدر ما ترتكز على التقويم للاتجاه المستقبلي للتفاعلات العالمية والقوى المحركة لها. ونبحث عن مدلولاتها بالنسبة لكيفية فهم الغرب لمركزيته بالمقارنة بالآخر وكيف يفكـر فيما ينبغي أن يكون عليه شكل العالم.

ولذا ومن أهم الملامح التي يجب أن نتوقف عندهـــا حيـــن تحليـــل جـــدال صـــدام الحضارات هي ما مغزى هذه الأولوية التي أعطاها هنتجتون للبعد الحضاري الثقافي بعـــد أن انفردت نظريات سابقة في إعطاء الأولوية للأبعاد السياسية أو الاقتصادية عنـــد تفســـير الصراع العالمي ؟

هل هذا ما يسعى إليه الغرب بعد أن ساد الاقتصاد العالمي. السياســـة العالميـــة؟ أي هل هذا سبيله لتكتمل هيمنة نموذجه الحضاري بكل أبعاده ؟ ولذا فإن الرابطـــة بيـــن هـــذه المقولات وبين مسارات السياسات الغربية من قبيل الأمور التي لا يجب تجاهلها. حيث أنها تعكس الآن كل جوانب التفاعل الواضح الملامح بين الأبعاد الثقافية – الحضاريـــة وبيـــن الأبعاد السياسية – الاقتصادية للصراع العالمي.

بعبارة أخرى لا انفكاك بين الرؤى الاستراتيجية والرؤى عن العالم المنبثقـــة عـــن دوائر أكاديمية غربية وبين السياسات الغربية فالأولى تخطط وتمهد للثانية والأخيرة تجسيداً للأولى على الساحة الحركية. ومن ثم فإن "أدوات التحديات الفكرية وقنواتها لا تقل أهميـــة وخطورة عن أدوات التحديات العملية وقنواتها" بل هما وجهان لعملة واحـــدة. فلـــم يكـــن الاستشراق إلا تمهيدا للحركة الاستعمارية.

ولذا فإن تحليلنا لمنابع التحديات ومصادرها ومستوياتها ينقسم بين دائرتين كبـــيرتين متقاطعتين الفكرية والحركية .

وإذا كان المحور الأول ثم المحور الثاني يتصلان بالدائرة التنظيرية والفكرية فإن المحور الثالث يتصدى للدراسة الحركية دون انفصال عن الدائرة السابقة.

فكما يقول جون اسبوسيتو " إن الطريقة التي يفكر بها غير المسلمين في الإسلام والمسلمين هي التي تحكم الأسلوب الذي يتعاملون به مع المسلمين مما يحكم بدوره الطريقة التي يفكر ويتعامل بها المسلمون مع غير المسلمين". ولذا فإن "التتبع النقدي لفكر الآخر يمثل ضرورة لا يمكن تجازوها لأنه سرعان ما سيتحول إلى سياسات تؤثر علينا.

المحور الثالث:

السياسات الغربية : مصادر التحديات ومجالاتها : من القواسم المشتركة إلى الأنماط المتنوعة .

ينقسم هذا المحور بين مستويين للسياسات الغربية- باعتبارها مصادر للتحدي- المستوى الأول ينطبق على مناطق العالم الإسلامي المختلفة، حيث ينصب على توضيح أهداف السياسيات الغربية والقضايا التي تدور حولها والأدوات التي تلجأ إليها: (من تقييد عملية التسلح إلى الضغوط لفتح الأسواق إلى التدخلات باسم الديموقراطية وحقوق الإنسان ومحاربة الأصولية والإرهاب إلى تفجير الأزمات إلى احتكار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والفضائيات). بعبارة أخرى لا ينفصل هذا المستوى عن مدلول معين خاص بتحديات العولمة ومؤتمراتها. أما المستوى الثاني من هذا المحور فيتصل بتحديد الأنماط المختلفة من السياسات تجاه مناطق العالم الإسلامي فمن نمط " التفجير في آسيا إلى تحديات نمط التفكيك في المنطقة العربية إلى نمط عزل المفاصل (إيران ، تركيا) عن أجزاء الجسد الإسلامي المختلفة شرقا وغربا عربية كانت أم غير عربية ، إلى تحديات نمط التصفية والإبادة والاستئصال في البلقان ، إلى تحديات نمط إعادة الاكتشاف في ظل إعادة التشكيل في إفريقيا وهنا يجدر الإشارة إلى أن من العوامل المشركة بين هذه الأنماط هو الدور الإسرائيلي أو بمعنى أدق الدور الصهيوني العالمي . وإلى جانب أنماط التحديات هذه التي تنطبق على مناطق مسلمة ، فإن هناك أنماط أخرى من التحديات خاصة بالأقليات

المسلمة وهنا نواجه تحديات نمطين أساسين أحدهما خاص بالأقليات المسلمة في الغرب التي تواجه ما يمكن تسميته تحديات معضلة الاندماج / الحفاظ على الهوية المسلمة . والنمط الآخر يظهر بين الأقليات المسلمة في الشرق ويغلب عليه تحديات مطالب الاستقلال عن الكيانات الأكبر غير المسلمة التي تضمها .

وإذا كانت الدراسة تركز على التحديات النابعة من مصادر التهديد من السياسات الغربية إلا أنها لا يمكن ان تتوقف عند الاستجابات الفكرية والحركية في مواجهة هذه التهديدات: فهي في حاجة لدراسة مستقبلية مستقلة تتبني على نتائج الدراسة الحالية.

ويكفي في هذا الصدد تسجيل الاختلاف بين الاستجابات الرسمية وغيرها القومية منها أو الإسلامية الجماعية. ويمكن أن تتوقف عند النماذج التالية على سبيل المثال وليس الحصر.

النموذج الأول هو : نموذج الاختلاف بين الأخذ بمقولة حوار الحضارات وما بين الأخذ بمقولة صراع الحضارات فإذا كان الخطاب الرسمي في معظم الدول الإسلامية – وانضم إليه مؤخرا خطاب إيران أيضا (انظر مثلا كلمات الوفود وكذلك كلمات خاتمي في قمة طهران لمنظمة المؤتمر الإسلامي) فإن دوائر عديدة أكاديمية وفكرية وكذلك حركية ترفض الانسياق وراء هذه المقولة " الدعوة إلى الحوار في حين الآخر يطلق الدعوة إلى الصراع " ليس على مستوى الفكر فقط ولكن على مستوى السياسات الغربية تجاه قضايا المسلمين.

النموذج الثاني : هو عن معضلة (المؤامرة / الإنقاذ) ففي نفس الوقت الذي يرى الخطاب الرسمي بأن الولايات المتحدة هي المحرك الأساسي للتسوية الإسرائيلية الفلسطينية كما أنها الضامن لأمن مسلمي كوسوفا مثلا ، وهي الحامية لأمن الخليج ، يصدر في المقابل من دوائر فكرية وثقافية تواتر مقولات المؤامرة من الغرب على الإسلام والمسلمين في النظام العالمي الجديد. ومما لاشك فيه أنه يرتبط بهذه المعضلة وينبثق عنها ثنائيات

هامة في الفكر العربي -الإسلامي مثل "السلام / الجهاد - المقاومة " والتي تتبدى في أجل صورها في الجدل حول التسوية السلمية الجارية للصراع العربي الإسرائيلي.

النموذج الثالث : هو النموذج الذي يناقش الإشكالية النابعة مما قد يبدو من التناقض بين انطلاق الخطاب الرسمي من حيوية المعونات والمساعدات الاقتصادية والفنية والمالية وجذوره لاندماج في الاقتصاد العالمي وبين انطلاق بعض الدوائر الفكرية من القول بضرورة مشاركة المسلمين برؤية إسلامية حول أسس وقواعد نظام عالمي جديد . ويطرح هذا الوضع تساؤلا يستلزم المناقشة وهو كيف يمكن لمراكز تفتقد القوة المادية أن تشارك في وضع تصورات تحكم مسار النظام العالمي.

النموذج الرابع: النموذج المتصل بالعمل الجماعي الإسلامي المؤسسي المتمثل في تجربة منظمة المؤتمر الإسلامي والذي يعكس بصورة واضحة معضلة (الوحدة/الاختلاف) التي تنعكس على مدى فاعلية هذا الإطار الجماعي للحركة الإسلامية في مختلف الميادين والذي يمكن أن يمثل إطاراً جماعياً للتعامل مع مصادر التهديدات الخارجية المختلفة لأمن وقوة ووحدة العالم الإسلامي.

هـــــوامش

١- تنطلق أجزاء مشروع العلاقات الدولية في الإسلام الخاصة بالتاريخ من أهـــداف بحثية متنوعة تخدم البحث عن التطور في أنماط التحديـــات مـــن الخـــارج فـــي تفاعلتها مع "الداخل" والبيني "الإسلامي".

انظر : د. نادية محمود مصطفى : مدخل منهاجي لدراسة التطور فـــي وضع ودور العالم الإسلامي في النظام الدولي (في) د. نادية محمـــود مصطفـــى (إشراف) مشروع العلاقات الدولية في الإسلام. الجزء السابع ، المعهد العـــالمي للفكر الإسلامي ١٩٩٦م.

وحول التطور في التفاعلات الإسلامية الدولية في العصور الإســـلامية المتعاقبة انظر تحليلاً نظمياً فـــي الأجـــزاء ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢ مـــن أجـــزاء المشروع وهي من إعداد أ.د. علا أبو زيد (العصران الأمـــوي والعباســـي) أ.د. نادية محمود مصطفى (العصران المملوكي والعثماني) أ.د. ودودة بدران (عصـــر ما بعد سقوط الخلافة) .

٢- انظر : أ.د. ودودة بدران : خاتمة دراسة العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي : مدلولات التحليل السياسي للتاريخ الإسلامي ودراسة العلاقات الدولية. الجـــزء ١٢ من مشروع العلاقات الدولية في الإسلام ، مرجع سابق.